الأمم المتحدة
S/2018/649



Distr.: General
29 June 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

أولا – مقدمة

١ – يغطي هذا التقرير الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ ويقدم لمحة عامة عن التطورات والاتجاهات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويعرض أيضاً بإيجاز الأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (المكتب) والتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير المستجدات المتعلقة بالحالة في حوض بحيرة تشاد، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧).

ثانيا – التطورات والاتجاهات السائدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية في كل من مالي والنيجر ونيجيريا وارتفاع مستوى انعدام الأمن في بوركينا فاسو يهيمنان على مشهد السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ففي جميع أنحاء منطقة الساحل، ازدادت النزاعات العنيفة بين الرُعاة الرُحل والمجتمعات الزراعية المستقرة تواتراً وشدةً وتعقيداً واتسعت رقعتها الجغرافية. وعلاوة على ذلك، استمر تفاقم التهديد المتزايد الذي يشكله كل من الجماعات المسلحة والجريمة المنظمة عبر الوطنية عبر الحدود بسبب ضعف مؤسسات الدول والقصور في توفير الخدمات العامة.

٣ – وفي الوقت نفسه، تحققت إنجازات رئيسية تجلت في حدوث عمليات انتقال ديمقراطية سلمية في سيراليون وليبريا وإجراء انتخابات محلية في غامبيا. غير أن العنف اللاحق للانتخابات في غينيا، وتوقف الحوار في النيجر، وبطء وتيرة عملية الحوار لحل الأزمة الدستورية في توغو وتزايد التوترات المحيطة بالانتخابات المقبلة في عدد من البلدان هي أمور تذكرنا بهشاشة المكاسب الديمقراطية في المنطقة. وعلاوة على ذلك، لئن كان نمو الاقتصاد الكلي قد تحسن عموما، فإن هذا التحسن لم يترجم بعد إلى تنفيذ إصلاحات ديمقراطية معقولة.



18-09363 (A) 020718 020718


ألف – الاتجاهات السائدة في مجالي السياسة والحوكمة

٤ – في بوركينا فاسو، بدأت في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٨ محاكمة ٨٤ فردا كانوا ضالعين في محاولة الانقلاب التي وقعت في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وأحرز تقدم بطيء في الدعاوى التي أرجئت مرارا، لأسباب شكلت الشواغل الإجرائية التي أثارها المدعى عليهم جزءا منها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تكثفت التوترات الاجتماعية مع تزايد إضرابات العمال في مختلف قطاعات الخدمة العامة.

٥ – وفي كوت ديفوار، جرت في ٢٤ آذار/مارس انتخابات لـ ٦٦ من أصل ٩٩ من أعضاء مجلس الشيوخ في البرلمان دون مشاركة المعارضة، التي قاطعت العملية. وينبغي أن يقوم رئيس كوت ديفوار، الحسن درامان واتارا، تمشيا مع صلاحياته الدستورية، بتعيين بقية أعضاء مجلس الشيوخ البالغ عددهم ٣٣ عضواً. وعقد مجلس الشيوخ جلسته الافتتاحية في ٥ نيسان/أبريل، وانتخب خلالها جانو أهوسو – كواديو، وزير الدولة السابق للحوار السياسي والعلاقات مع المؤسسات، رئيسا له. وفي ١٢ نيسان/أبريل، وقع الأعضاء الستة في الائتلاف الحاكم اتفاقا لتشكيل حزب سياسي موحد يسمى تجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام (Rassemblement des houphouëtistes pour la démocratie et la paix). وهو لم يُقرّ بعد من قبل جميع أعضاء الائتلاف.

٦ – وأجرت غامبيا انتخابات محلية وبلدية سلمية في ١٢ نيسان/أبريل و ١٢ أيار/مايو، على التوالي. وتنافس جميع ممثلي الأحزاب في الائتلاف الحاكم بصفتهم الشخصية. وفاز الحزب الديمقراطي الموحد، بقيادة أوسينو داربوي، وزير الخارجية بأغلبية المقاعد، في حين حصل التحالف من أجل إعادة التوجيه الوطني والبناء التابع للرئيس السابق يحي جامع على أقل من ١٥ في المائة من المقاعد. ومن جهة أخرى، تواصل الحكومة إحراز تقدم في عدد من عمليات الإصلاح، بما في ذلك في مجالي إصلاح قطاع الأمن والعدالة الانتقالية.

٧ – وحدثت الانتخابات المحلية التي أُجريت في غينيا في ٤ شباط/فبراير في بيئة مستقرة نسبيا. غير أن النتائج لقيت اعتراضاً شديداً من أحزاب المعارضة، التي خرج أعضاؤها إلى الشوارع للاحتجاج، مما أدى إلى مقتل ١٢ شخصا على الأقل. وفي ١٦ أيار/مايو، أعلن زعيم المعارضة، سيلو دالين ديالو، تعليق المظاهرات. ولكنه صرح بأن المعارضة ستواصل مقاطعة لجنة المتابعة المنشأة عملا بالاتفاق السياسي المبرم في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، حيث ذكر التقدم البطيء المحرز في تسوية الخلافات المتعلقة بالانتخابات المحلية. وإثر استقالة رئيس الوزراء السابق، مامادي يولا، في ٢١ أيار/مايو، قام رئيس غينيا، ألفا كوندي، بتعيين إبراهيما كاسوري فوفانا رئيسا جديدا للوزراء.

٨ – وفي ليبريا، أدى جورج مانيه وياه اليمين بصفته رئيسا في ٢٢ كانون الثاني/يناير. وكان تنصيبه المرة الأولى في تاريخ ليبريا التي تنقل فيها السلطة من رئيس منتخب إلى خلف منتخب. وتواصلت الأعمال التحضيرية لانتخابات مجلس الشيوخ الفرعية في مقاطعتي بونغ ومونتسيرادو لملء مقعدي السيد وياه ونائب الرئيس جويل هوارد تايلور الشاغرين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي غضون ذلك، وافقت الحكومة في ٢٥ نيسان/أبريل على خفض مرتبات الوزراء والمسؤولين الحكوميين.

٩ – وفي ٢٦ شباط/فبراير، أعلن رئيس موريتانيا، محمد ولد عبد العزيز، أنه لن يترشح لولاية ثالثة في الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٩. وبعد ذلك، أعلنت الجهات الفاعلة الرئيسية في المعارضة عن نيتها المشاركة في الانتخابات الإقليمية والتشريعية المقرر إجراؤها في النصف الثاني من

عام ٢٠١٨، خلافا لقرارها السـابق بمقاطعة الانتخابات. وفي ١٣ أيار/مايو، نظمت جماعات المعارضـة وجهات المجتمع المدني مظاهرة في نواكشـوط دعت فيها إلى حل اللجنة الوطنية المسـتقلة للانتخابات. وما زال محمد ولد غدة، عضـو مجلس الشيوخ السـابق والعضـو في المعارضـة، الذي ألقي القبض عليه في آب/أغسطس ٢٠١٧ بتهم الفساد، في السجن دون محاكمة.

١٠ - وظلت الحالة في النيجر متوترة بسبب توقف الحوار السياسي بين الحكومة والمعارضـة والسخط الشـعبي بشـأن الظروف الاجتماعية الاقتصـادية الصـعبة. وفي ٢٥ آذار/مارس، نظم محتجون مظاهرة في نيامي بشـأن قانون المالية لعام ٢٠١٨، والظروف المعيشـية ووجود قوات أجنبية على الأراضـي النيجيرية. وأسفر الاحتجاج عن اشتباكات مع قوات الأمن وإلقاء القبض على ٢٦ من قيادات المجتمع المدني.

١١ - وفي نيجيريا، تمحورت التطورات السـياسـية حول الأعمال التحضـيرية للانتخابات الرئاسـية والبرلمانية المقرر إجراؤها في شـباط/فبراير ٢٠١٩. وفي ٩ نيسـان/أبريل، أعلن الرئيس، محمدو بخاري، اعتزامه الترشـح لولاية ثانية. وأعلن كذلك نائب الرئيس السـابق أتيكو أبو بكر عن ترشـحه للانتخابات الرئاسـية. ولم يُلبّ حتى الآن طلب قدمه مجلس النواب في نيسـان/أبريل، إثر زيادة في أعمال العنف في منطقة الحزام الأوسـط وشمال البلد في نيسـان/أبريل، لإقالة رؤسـاء الأجهزة الوطنية والمستشـارين الأمنيين. وبالإضـافة إلى ذلك، تسـبب قرار الجمعية الوطنية اسـتدعاء السـيد بخاري لتقديم إحاطة عن تزايد انعدام الأمن في البلد في إثارة نقاش بشأن ما إذا كان للسلطة التشريعية هذا الاختصاص على السلطة التنفيذية. ومن جهة أخرى، ظل توقيع مشروع القانون المعنون ”صغر السن لا يمنع من الترشح“، الذي سيخفض حدود السـن المحددة للمرشـحين للمناصـب التي تشـغل بالانتخاب، واعتماد تعديل قانون الانتخابات، الذي سينظم الانتخابات العامة معلقين.

١٢ - وفي السـنغال، تواصـلت الأعمال التحضـيرية للانتخابات الرئاسـية المقرر إجراؤها في ٢٤ شـباط/فبراير ٢٠١٩ في ظـل منـاخ يزداد فيـه انعـدام الثقـة بين الحكومـة والمعـارضـة. وفي ١٩ نيسـان/أبريل ٢٠١٨، اعتمد البرلمان السـنغالي مشـروع قانون يعدل قانون الانتخابات، ويقتضـي أن يجمع جميع المرشحين الرئاسيين توقيعات مؤيدة من ٠,٨ في المائة من الناخبين المسجلين فيما لا يقل عن ٧ مناطق من مناطق البلد الأربعة عشـرة. وقاطعت المعارضـة عملية التصـويت على مشـروع القانون بحجة أنه مصمم لاستبعاد منافسين محتملين على منصب الرئاسة. ودعت أيضا إلى إنشاء هيئة انتخابية محايدة ونزيهة لإدارة العملية الانتخابية. وفي ٣٠ آذار/مارس، أُدين خليفة سـال، عمدة داكار والمنافس المحتمل في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٩، وحُكم عليه بالسجن لخمس سنوات بتهمة اختلاس أموال عامة.

١٣ - وفي ٧ آذار/مارس، أجرت سيراليون انتخاباتها الرئاسية والتشريعية والمحلية الأولى دون وجود بعثة من الأمم المتحدة في البلد. وشـهدت العملية توترات وتحديات قانونية متعددة ذات صـلة بأهلية بعض المرشحين الرئاسيين وبأمر زجري يقضي بتأجيل الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، التي جرت في نهاية المطاف في ٣١ آذار/مارس. وأفادت بعثات مراقبي الانتخابات، بما فيها بعثات من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا، بأن الانتخابات كانت منظمة بطريقة مهنية وذات مصداقية وطابع سلمي إلى حد كبير. وانتُخب، يوليوس مادا بيو، مرشح الحزب الشعبي لسيراليون المعارض سـابقا، رئيسـاً وأدى اليمين في ٤ نيسـان/أبريل، وهو ما مثل انتقالا سـلميا للسـلطة بعد ١٠ سنوات من حكم حزب مؤتمر جميع الشعوب. وضـمن الأخير أغلبية في البرلمان بـ ٦٨ مقعداً، في حين فاز الحزب الشعبي لسيراليون بـ ٤٩ مقعداً. وشغل ممثلو الأحزاب السياسية الصغيرة والمستقلون

المقاعد المتبقية التي يبلغ عددها ٢٩ مقعداً. وعقد البرلمان جلسته الافتتاحية في ٢٥ نيسان/أبريل وانتخب عباس بوندو من الحزب الشعبي لسيراليون رئيساً له. وأُجري التصويت في غياب أعضاء البرلمان الذين ينتمون إلى حزب مؤتمر جميع الشعوب، الذين خرجوا من الجلسة العامة للاحتجاج على فرض أوامر زجرية بحق ١٥ عضواً من أعضاء البرلمان من بينهم. وإثر تدخلات منسقة أجراها كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، واستئناف الحوار بين الحزبين الرئيسيين، أدى جميع البرلمانيين اليمين الدستورية في ٤ أيار/مايو. ونصّب الرئيس في ١٢ أيار/مايو.

١٤ - وبدأ الحوار السياسي بين الأطراف التوغولية في ١٩ شباط/فبراير بتيسير من رئيس غانا، نانا أدو دانكوا أكوفو - أدو، وبدعم من رئيس غينيا، ألفا كوندي. و أرجئ الحوار بعد الوصول إلى طريق مسدود خلال دورته الثالثة المعقودة في ٢٥ آذار/مارس. وفي مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عقد في لومي في ١٤ نيسان/أبريل، عُيّن السيد أكوفو - أدو والسيد كوندي رسميا ميسري الحوار المكلفين من قبل الجماعة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أسهمت أيضاً الخلافات بين السلطات الوطنية والمعارضة بشأن تنظيم المظاهرات في الشوارع في زيادة التوترات.

باء - الاتجاهات الأمنية

١٥ - هيمن انعدام الأمن في منطقتي الساحل وحوض بحيرة تشاد على الحالة الأمنية في غرب أفريقيا. ونُفذت هجمات إرهابية غير متناظرة على قوات الأمن الوطنية والدولية والسلطات المحلية والمدنيين في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا. وواصلت الجماعات المسلحة المتطرفة العنيفة مضايقة المدنيين والقيام بعمليات اختطاف أو قتل استهدفت تحديدا المشتبه في أنهم مخبرون أو ممثلون محليون للدول، وإحراق المدارس وتهديد المدرسين. وكانت هناك أيضا زيادة في الاشتباكات بين المزارعين والرعاة، ولا سيما في غانا ومالي والنيجر ونيجيريا.

١٦ - وفي نيجيريا، أسفرت الاشتباكات العديدة التي وقعت بين المزارعين والرعاة في ولايات منطقة الحزام الأوسط، وكذلك في ولايات إيدو وإيبوني وكوجي الجنوبية عن سقوط العديد من الإصابات وتشريد السكان وتدمير الممتلكات. وما زال استمرار احتجاز الشيخ إبراهيم زكزكي، زعيم الحركة الإسلامية في نيجيريا، يثير الاحتجاجات. ولئن كانت حوادث العنف قد انخفضت في دلتا النيجر والمناطق الجنوبية الشرقية، فقد هددت الجماعات المسلحة باستئناف الهجمات.

١٧ - وما زالت بوركينا فاسو تتعرض لهجمات على طول الحدود المالية تشنها جماعات مسلحة إسلامية مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، في حين واصل مقاتلون من تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى العبور إلى البلد من النيجر. وفي واغادوغو، في ٢ آذار/مارس، أسفر هجومان أعلنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين المسؤولية عنهما على مبنى الأركان والسفارة الفرنسية عن مقتل ما لا يقل عن ٨ أشخاص وإصابة نحو ٨٠ آخرين بجروح. ونفذت أيضاً جماعة أنصار الإسلام هجمات متكررة على قوات الأمن والمدنيين في محافظة سوم الشمالية. وأفادت تقارير متزايدة عن وقوع هجمات في مناطق لم تكن متأثرة بالنزاع من قبل، مما أثار شواغل من انتشارها إلى مناطق أخرى من البلد.

١٨ - وفي النيجر، استمر تزايد وجود الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في منطقة تيلابيري الغربية، حيث شن مقاتلون تابعون لتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى هجمات على الأجهزة الأمنية

وأهداف أخرى. وتتواصل الهجمات على العاملين في المجال الإنساني، كما يتضح من اختطاف أحد العاملين في مجال تقديم المعونة الدولية على الحدود المالية في نيسان/أبريل ومن التقارير المتكررة عن سرقة المركبات في المنطقتين الغربية والجنوبية من النيجر. ومع أنه كان هناك عدد أقل من ذي قبل من الهجمات المبلغ عنها التي شنها فصيل ”ولاية غرب أفريقيا في الدولة الإسلامية“ التابع لجماعة بوكو حرام في منطقة ديفا، فإن الأنشطة الإجرامية العنيفة آخذة في الازدياد.

١٩ - وهناك قلق متزايد من أن الجماعات الإسلامية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تعكف على تعزيز صلاتها الإقليمية، نظراً للزيادة الكبيرة في تعقيد الهجمات وفتكها في الأشهر الأخيرة، وزيادة استخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع في بوركينا فاسو والنيجر. وفي ٧ نيسان/أبريل، بدأت المحكمة العليا في داكار في محاكمة ٣٠ شخصا من السنغال متهمين بالإعداد لهجمات إرهابية وإنشاء خلايا إرهابية محلية في جنوب السنغال، ستكون قادرة على إدارة الهجمات في جميع أنحاء المنطقة. وتفيد الشهادات التي أدلوا بها بأن عددا من أعضاء الجماعة تلقوا التدريب على يد جماعة بوكو حرام في نيجيريا.

٢٠ - وازدادت أعمال القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي أوائل نيسان/أبريل، أفاد المكتب البحري الدولي بوقوع ٢٩ حادثة في الربع الأول من عام ٢٠١٨ في خليج غينيا (٤٠ في المائة من كل الهجمات المسجلة في جميع أنحاء العالم)، مقابل ٧ حوادث في المنطقة نفسها في الربع الأول من عام ٢٠١٧. ومن الحوادث المسجلة البالغ عددها ٢٩ حادثة، وقعت ٢٢ حادثة قبالة سواحل نيجيريا. ولجأت الجماعات الإجرامية بصورة متزايدة إلى أخذ الرهائن: وقعت ١١٣ عملية اختطاف في خليج غينيا من أصل ١١٤ عملية سُجلت في جميع أنحاء العالم في الربع الأول من عام ٢٠١٨. وما زالت عمليات تهريب المخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تقوم بها جزئياً الجماعات الإرهابية، تشكل تحديات خطيرة في المنطقة دون الإقليمية. وسُجلت حالات ضبط كميات كبيرة من الميثامفيتامين كانت جماعات الجريمة المنظمة تتاجر فيها في مختلف البلدان. وفاقمت سرقة الماشية حالة انعدام الأمن في الولايات الواقعة شمال غرب نيجيريا، في حين شكلت أعمال اللصوصية المسلحة مصدر قلق في منطقتي أغاديز ومارادي في النيجر.

جماعة بوكو حرام

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك انخفاض عام في الهجمات المنسوبة إلى جماعة بوكو حرام في النيجر، في حين شهدت نيجيريا زيادة في نطاق الهجمات وعددها. وزادت الجماعة هجماتها على أهداف مدنية غير محصنة، بما في ذلك المشردون داخليا والعاملون في المجال الإنساني. ونفذت مفجرات انتحاريات عددا كبيرا من الهجمات. ووفقاً لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، يوجد تقريبا طفل بين كل خمسة مفجرين انتحاريين في نيجيريا، وتبلغ نسبة البنات ٧٥ في المائة من جميع الأطفال الذين نفذوا تفجيرات انتحارية.

٢٢ - وبحسب التقارير الواردة، دفعت القوات المسلحة النيجيرية، بدعم من القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، جماعة بوكو حرام إلى الخروج من عدد من المناطق في شمال شرق نيجيريا. ومع ذلك، استمرت الجماعة في شن هجمات قاتلة وظلت تشكل تهديدا كبيرا. ومنذ بداية عام ٢٠١٨، يُعتقد أن بوكو حرام كانت مسؤولة عن أكثر من ٩٠ هجوما، أسفرت عن سقوط ما لا يقل عن ٢٦٠ إصابة في نيجيريا وحدها.

٢٣ - وفي ١٩ شباط/فبراير، قام مسلحون من فصيل ''ولاية غرب أفريقيا في الدولة الإسلامية'' التابع لجماعة بوكو حرام باحتجاز ١١٢ تلميذة وصبي واحد من بلدة دابشي بولاية يوبي، نيجيريا. وأعقبت الحادث سلسلة من الهجمات، بما في ذلك حادث وقع في ١ آذار/مارس في ران بولاية بورنو، حيث قتل مقاتلو بوكو حرام ثمانية من أفراد الأمن وثلاثة من العاملين في مجال تقديم المعونة المتعاقدين مع الأمم المتحدة. وأدى ذلك إلى تعليق أعمال الإغاثة بصورة مؤقتة في منطقة تستضيف نحو ٠٠٠ ٥٥ من المشردين داخليا وإغلاق جميع المدارس الداخلية في ولاية بورنو إلى أجل غير مسمى. وفي ٢١ آذار/مارس، أعلنت الحكومة النيجيرية أنها توسطت للتوصل إلى اتفاق على وقف مؤقت لإطلاق النار مع الفصيل التابع لجماعة بوكو حرام، مما أسفر عن إطلاق سراح ١٠٥ من الفتيات المختطفات من دابشي. واستمرت المفاوضات مع الجماعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث عرض رئيس نيجيريا العفو عن جميع المتمردين الذين يوافقون على إلقاء أسلحتهم.

٢٤ - وفي الوقت نفسه، كثفت النيجر ونيجيريا، من خلال القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، أنشطة ترمي إلى الحد من القدرات التشغيلية لجماعة بوكو حرام وتقليص نطاقها الجغرافي. وخلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، حققت القوة مكاسب كبيرة ضد جماعة بوكو حرام، وأعلن في تقارير رسمية عن مقتل ٥٩ مقاتلا وأسر ٥ قادة وإنقاذ ٠٠٠ ١ رهينة، معظمهم من النساء والأطفال، في ولاية بورنو، نيجيريا. وخلال تلك العمليات، لقي ٢٢ جنديا من جنود القوة حتفهم وأُصيب ٧٥ بجروح. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أعلن قائد القوة أن ارتفاع نسبة الخسائر البشرية يرجع إلى حد كبير إلى إطلاق نيران غير مباشرة واستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع محمولة على مركبات.

جيم - الاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية

٢٥ - ظلت توقعات الاقتصاد الكلي لغرب أفريقيا إيجابية بوجه عام. ووفقا لتقرير صدر عن مصرف التنمية الأفريقي في ١٢ آذار/مارس، انتعشت الاقتصادات في غرب أفريقيا بعد حالة من التدهور في أسعار السلع الأساسية. وأشار المصرف إلى أن النمو الاقتصادي العام في المنطقة دون الإقليمية ينبغي أن يبلغ ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٨ و ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٩ بسبب زيادة في الإنتاج النفطي والزراعي وارتفاع أسعار بعض الموارد الطبيعية. ومن المتوقع أن يشهد كل من بنن وبوركينا فاسو وتوغو وسيراليون نموا بمعدل ٥ في المائة أو أكثر. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تتحسن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي على نطاق المنطقة. وأشار مصرف التنمية الأفريقي في تقريره أيضاً إلى أن عدم المساواة في الدخل ظل مرتفعاً في جميع أنحاء المنطقة. وفي إطار السعي إلى زيادة فوائد التعاون المالي الإقليمي إلى الحد الأقصى، أصبح جميع بلدان غرب أفريقيا، باستثناء نيجيريا، من البلدان الموقعة لاتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في حفل توقيع أقيم في كيغالي في ٢١ آذار/مارس.

٢٦- وفي منطقة الساحل دون الإقليمية، لا تزال عوامل البطالة وعدم المساواة وانعدام الفرص تهدد الاستقرار. وتشير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دراستها بشأن الآفاق الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الساحل إلى ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للأزمة لضمان تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإطلاق فرص الاستثمار. وتهدف خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل إلى مساعدة البلدان في المنطقة على حفز النمو من خلال الاستثمار الاقتصادي، وتنمية رأس المال البشري والقدرة على الصمود، وتحسين تقديم الخدمات الأساسية وتعزيز جهود بناء السلام والحوكمة.

دال – الاتجاهات في مجال العمل الإنساني

٢٧ - ظلت الحالة الإنسانية في أجزاء من غرب أفريقيا ومنطقة الساحل حرجة، ويرجع ذلك أساسا إلى انعدام الأمن الغذائي، وحالات النزوح القسري والضعف المزمن إزاء الصدمات الخارجية. ويعيش حوالي ٢٠ في المائة من الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة غوثية في جميع أنحاء العالم في غرب أفريقيا والساحل. ولا تزال التوقعات بشأن المستقبل القريب تنذر بتحديات بسبب استمرار التقلبات المناخية وانعدام الأمن.

٢٨ - وفي منطقة حوض بحيرة تشاد، التي تتعرض لظروف مناخية قاسية، يصنف ٤ ملايين شخص حاليا في عداد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مقارنة بـ ٧ ملايين خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن يواجه نحو ٤,٧ ملايين شخص حالة من انعدام الأمن الغذائي الحاد في الموسم الأعجف الذي اقترب موعد حلوله في المنطقة، ويرجع ذلك أساسا إلى النزاعات والمشاكل الأمنية الجارية. ويؤدي الانحسار المستمر لبحيرة تشاد إلى تقليل قدرة السكان على الصمود والتكيف في مواجهة الصدمات الإنسانية، ويزيد من حدة المنافسة على الموارد الهزيلة. وإضافة إلى ذلك، يؤدي نقص الأراضي والمراعي والمياه إلى الهجرة القسرية للمجتمعات الرعوية في بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، مما يعرض ٢,٥ مليون شخص لخطر مواجهة أزمة في سبل كسب الرزق في عام ٢٠١٨ في المناطق المتضررة. وفي جميع أنحاء منطقة الساحل، يعاني حوالي ٦,٩ ملايين شخص من أزمة غذائية، منهم ٣,٧ ملايين في شمال شرق نيجيريا وحدها. ومن دون مساعدة، يمكن أن يرتفع الرقم إلى ١٠,٢ ملايين في الفترة الواقعة بين تموز/يوليه وآب/أغسطس، في حين يرجح أن يزيد عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في بوركينا فاسو، وتشاد، والسنغال، ومالي، وموريتانيا، والنيجر من ١,١ مليون إلى ١,٦ مليون طفل.

٢٩ - ووفقا لما أورده مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، بلغ عدد المشردين في جميع أنحاء منطقة حوض بحيرة تشاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٢,٣ مليون شخص، منهم ١,٧ مليون مشرد داخليا في شمال شرق نيجيريا، حيث ظل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مرتفعين. ورغم ما شهده انعدام الأمن وانعدام الاستقرار من تراجع في بعض المناطق، فقد ظلا يتسببان في التشرد في العديد من المناطق في المنطقة دون الإقليمية. وأثّر النزاع في مالي بشكل متزايد على المناطق الحدودية في بوركينا فاسو والنيجر، مما أدى إلى تشريد آلاف الأسر. وأدت الاشتباكات بين القبائل في منطقة ميناكا في مالي إلى هروب ٣ ٠٠٠ شخص من مالي إلى بوركينا فاسو منذ شباط/فبراير، مما أدى إلى زيادة عدد اللاجئين الماليين في ذلك البلد منذ عام ٢٠١٢ وقدره ٢٤ ٠٠٠ شخص. وقدر مجموع عدد اللاجئين الماليين في البلدان المجاورة بـ ١٣٧ ٧٠٠ شخص حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وفي النيجر، شرد أكثر من ١١ ٥٠٠ شخص منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بسبب اندلاع العنف في منطقة تيلابيري الغربية.

٣٠ - وبينما مكّنت المساعدات الإنسانية من الحفاظ على سبل العيش لمئات الآلاف من الأشخاص في مالي، فقد تعرض العاملون في مجال تقديم المعونة لعدد كبير من الهجمات والسرقات، مما اضطر بعض الوكالات إلى تعليق عملياتها. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٨، سجل ما يقرب من ٧٦ من هذه الحوادث الأمنية في شمال ووسط مالي، مقارنة بـ ٤٢ حادثة خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٧. وفي نيجيريا، أسفر هجوم وقع في ران بولاية بورنو في ٣ آذار/مارس عن مقتل ثلاثة من العاملين في مجال تقديم المعونة واختطاف ثلاثة آخرين.

٣١ - وتعاركت منطقة شمال شـرق نيجيريا مع حالتين من حالات تفشـي الكوليرا في ولاية بورنو في شـباط/فبراير وولاية يوبي في آذار/مارس، بالرغم من انخفاض عدد الحالات مقارنة بالفترة السـابقة. وتضررت نيجيريا أيضا من تفشي حمى لاسا، حيث شهدت ما يقرب من ٢ ٠٠٠ حالة مشتبه فيها في ٢١ ولاية.

٣٢ - وطلبت المنظمات الإنسـانية ١,٦ بليون دولار لعام ٢٠١٨ لتخفيف الجوع وتوفير المياه والرعاية الصحية والتعليم، ولمساعدة المجتمعات المحلية على إعادة بناء سبل عيشها في منطقة حوض بحيرة تشاد. وصدرت أيضا نداءات إنسانية من أجل بوركينا فاسو، والسنغال، ومالي، وموريتانيا. ومع ذلك، ما زالت الاستجابة الإنسانية في جميع أنحاء المنطقة تعاني من نقص حاد في التمويل.

هاء - الاتجاهات السائدة في مجال حقوق الإنسان

٣٣ - شهدت الفترة قيد الاستعراض عددا من الإجراءات القضائية التي شملت جهات فاعلة سياسية بارزة، وسـلسـلة من المظاهرات التي نظمت في عدد من البلدان، وتقدما تدريجيا أحرز في تعزيز العدالة الانتقالية. وفي بعض البلدان، كان يُنظر إلى الإجراءات القضائية على أنها تستهدف المعارضين السياسيين وأثارت مخاوف بشـأن إمكانية تسـييس نظام العدالة. وأطلقت المعارضـة والمجتمع المدني والنقابات ومجموعات أخرى في عدد من البلدان مزاعم تفيد بوقوع انتهاكات لحرية الاجتماع وحرية التعبير، وكان من بين تلك البلدان بنن، وتوغو، والسنغال، وغامبيا، وغينيا، وكوت ديفوار، وموريتانيا، والنيجر.

٣٤ - وفي غامبيا، عُيّن بابا غاليه جالو مديرا تنفيذيا للجنة الحقيقة والمصـالحة والتعويضـات في ٥ آذار/مارس. وفي موريتانيا، في آذار/مارس ونيسان/أبريل، حكمت المحكمة الخاصة في رأس نواذيبو على ثلاثة أشخاص بالسجن لمدد تتراوح من ١٠ إلى ٢٠ عاما بسبب مزاولة أعمال الرق. وحكمت المحكمة الخاصة في نواكشوط على ثلاثة أشخاص بالسجن لمدة سنة واحدة بسبب مزاولة أعمال الرق. واستؤنفت قضية واحدة وهي لا تزال قيد النظر. وفي غينيا، أنشأ وزير العدل في نيسان/أبريل لجنة توجيهية مؤلفة من جهات وطنية ودولية صاحبة مصلحة لتيسير تنظيم محاكمة المتهمين بارتكاب مجزرة الملعب الرياضي في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في كوناكري.

٣٥ - وفيما يتعلق بالمسـاءلة عن الجرائم المتعلقة بالإرهاب، حكمت محكمة نيجيرية على أكثر من ٢٠٠ شخص، كان من بينهم مختطفو الفتيات من بلدة شيبوك في عام ٢٠١٤، بالسجن لمدد تصل إلى ٣٠ سـنة، وأفرجت عن ٤٧٥ آخرين بسـبب نقص الأدلة. وفي انجمينا، في الفترة من ١٠ إلى ١٣ نيسـان/أبريل، نظم الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشـاد والأمم المتحدة حلقة عمل، وضعت فيها اسـتراتيجية إقليمية لفرز الأشـخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام في بلدان حوض بحيرة تشـاد ومحاكمتهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم. وكانت حلقة العمل بمثابة متابعة لمؤتمر تحقيق الاسـتقرار الإقليمي لمنطقة بحيرة تشاد الذي عقد في انجمينا، في الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ووافق جميع الجهات صاحبة المصلحة خلاله على صياغة استراتيجية لتحقيق الاستقرار الإقليمي في منطقة بحيرة تشاد.

واو - الاتجاهات السائدة في مجال المسائل الجنسانية

٣٦ - ظل تمثيل المرأة في المناصـب الحكومية العليا منخفضـا. ولا تضـم حكومة ليبريا الجديدة سـوى وزيرتين من بين ١٩ منصـبا وزاريا. وبالمثل، لا تضـم الحكومة التي تشـكلت في ٢٥ نيسـان/أبريل

في غينيا – بيساو إلا ٤ نساء من بين أعضائها البالغ عددهم ٢٦ عضوا. وفي أعقاب الانتخابات التشريعية التي أجريت في سيراليون في ٧ آذار/مارس، ظل عدد النساء العضوات في البرلمان الجديد عند نسبة ١٢,٨ في المائة، وهو ما يمثل نصف المتوسط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمتوسط العالمي. وفي الانتخابات المحلية التي أجريت في غينيا في ٤ شباط/فبراير، كان ٢٠ في المائة من المرشحين من النساء.

٣٧ – وفي الوقت نفسه، واصلت بلدان المنطقة دون الإقليمية الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام. وفي ٢٢ آذار/مارس، اعتمدت توغو خطة العمل الوطنية المنقحة بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة، للفترة ٢٠١٨–٢٠٢٢. وإضافة إلى ذلك، عقدت غانا في ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير حلقة عمل تشاورية لاستعراض خطة عملها الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ثالثا – أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

ألف – المساعي الحميدة والمهام الخاصة التي اضطلع بها ممثلي الخاص

٣٨ – واصل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دعمه للجهود الرامية إلى استدامة السلام في المنطقة، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، عن طريق تعزيز ودعم الحوار السياسي الوطني الشامل للجميع، والإصلاحات الدستورية والديمقراطية، والانتخابات الشفافة والموثوقة والسلمية.

٣٩ – واجتمع ممثلي الخاص ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، جان – كلود برو، في ٢٠ آذار/مارس وأعادا التأكيد على التزامهما بزيادة أوجه التآزر بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمكتب إلى أقصى حد، ولا سيما فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة في عدد من البلدان، ومسألة تنقل الماشية، والأزمات في توغو وغينيا – بيساو. وواصل أيضا إجراء مشاورات مع رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس فاوري إيسوزيمنا غناسينغبي، رئيس توغو، في ٢٠ نيسان/أبريل، مع التركيز على العمليات الديمقراطية والدستورية وتعميق التعاون الإقليمي. وإضافة إلى مشاورات أجريت مع قيادات أخرى، قام ممثلي الخاص في ٧ نيسان/أبريل بزيارة رئيس غينيا، ألفا كونديه، في إطار عمل الأخير بصفة وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن غينيا – بيساو.

٤٠ – وساهم ممثلي الخاص في بناء توافق الآراء دعما لحل سلمي للأزمة في توغو. وفي إطار ذلك المسعى، ساعد في تيسير نشر فريق من خبراء الأمم المتحدة لتقديم الدعم الاستشاري لجهود الوساطة والتيسير التي يقوم بها رئيس غانا. وأجرى أيضا مشاورات منتظمة مع رؤساء توغو، وغانا، وغينيا ومع غيرهم من الجهات صاحبة المصلحة الدولية والمحلية بهدف تسريع عملية الحوار.

٤١ – وكجزء من مبادرتي للحفاظ على السلام، أولى ممثلي الخاص اهتماما خاصا لعملية الانتقال في غامبيا. ففي الفترة من ١٥ إلى ١٨ شباط/فبراير، توجه في بعثة إلى بانجول، لتشجيع التوصل إلى توافق آراء بشأن مدة ولاية الرئيس، أداما بارو، تمشيا مع الدستور. وأكد للمحاورين التزام الأمم المتحدة بتوطيد السلام في البلد. وفي ١٨ شباط/فبراير، حضر احتفالات اليوم الوطني في البلد. وإضافة إلى ذلك، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في الفترة من ١٨ إلى ٢٧ نيسان/أبريل في بعثة قادها مكتب دعم بناء السلام لتعزيز تنفيذ مبادرة الحفاظ على السلام. وفي ٢٠ شباط/فبراير، شارك ممثلي الخاص في اجتماع في داكار مع الشركاء الدوليين من أجل تعزيز خطة التنمية الوطنية في غامبيا.

وشارك أيضا في مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين بشأن غامبيا الذي عقد في بروكسل في ٢٢ أيار/مايو، وتعهد المانحون خلاله بتقديم ما يقرب من ١,٤٥ بليون يورو دعما لخطة التنمية.

٤٢ - وفي أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع في ٢ آذار/مارس، زار ممثلي الخاص واغادوغو في ٣ و ٤ آذار/مارس للاجتماع برئيس بوركينا فاسو، روش مارك كريستيان كابوري، وبممثلي الحكومة والمجتمع المدني. ونقل خلال الاجتماعات التي عقدها خالص مواساتي وتضامن الأمم المتحدة القوي، وكذلك إدانتنا القوية للعمل الإرهابي. وشدد أيضا على أهمية تقديم مرتكبي هذه الجريمة إلى العدالة، وكذلك الاستمرار في عمليات العدالة الحاسمة الجارية. وفي أثناء البعثة، اجتمع مع رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تبادل الآراء بشأن الحالة السياسية والأمنية في البلد.

٤٣ - وساهم عمل ممثلي الخاص في ضمان خاتمة سلمية للانتخابات الرئاسية في سيراليون، حيث كان حاضرا أثناء كلتا الجولتين. وبالتعاون الوثيق مع الرؤساء السابقين لجنوب أفريقيا، وغانا، وليبريا، ونيجيريا، الذين كانوا يرأسون بعثات المراقبة التابعة للاتحاد الأفريقي، والكومنولث، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا، على التوالي، توسط ممثلي الخاص في منازعات كانت تهدد بالتصعيد وربما بعرقلة العملية. وتمخضت المفاوضات المشتركة عن اتفاق على استئناف تصنيف النتائج، الذي كان قد عُلق خلال الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية. وقام ببعثة أخرى إلى سيراليون مع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل. وساهم هذا التدخل المنسق في تخفيض حدة التوترات التي أعقبت انتخاب رئيس البرلمان، ويسر أداء أعضاء البرلمان التابعين لحزب مؤتمر جميع الشعوب اليمين الدستورية في وقت لاحق. وعاد إلى فريتاون في ١٢ أيار/مايو لحضور تنصيب رئيس سيراليون.

٤٤ - وحضر ممثلي الخاص أيضا تنصيب رئيس ليبريا في ٢٢ كانون الثاني/يناير. وعاد إلى مونروفيا في ٢١ و ٢٢ آذار/مارس، إلى جانب نائبة الأمين العام، لحضور حفل إغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وخلال هذه الزيارة، أجريا مناقشات مع الجهات الوطنية والدولية صاحبة المصلحة بشأن العملية الانتقالية وبشأن استمرار تقديم دعم الأمم المتحدة إلى ليبريا، بما في ذلك عن طريق فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب معزز للمنسق المقيم.

٤٥ - وإدراكاً للبيئة النشطة سياسيا قبل الانتخابات النيجيرية في عام ٢٠١٩، أجرى مشاورات مع القيادات السياسية والدينية في أبوجا في الفترة من ١٨ إلى ٢١ آذار/مارس. ووافقت الجهات الوطنية صاحبة المصلحة على ضرورة التنشيط الكامل للجنة السلام الوطنية في نيجيريا، التي كانت مفيدة في تسهيل الحوار قبل الانتخابات التي أجريت في البلد في عام ٢٠١٥.

٤٦ - وفي أعقاب الانتخابات المحلية في غينيا، اضطلع ممثلي الخاص ببعثتين إلى كوناكري. وخلال الزيارة التي قام بها في ٧ و ٨ شباط/فبراير، برفقة سفير الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدى غينيا، أجرى مشاورات مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وممثلي الحكومة والمعارضة، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وجهات أخرى، حث فيها على التزام الهدوء واللجوء إلى الوسائل القانونية لتسوية المنازعات المتصلة بالانتخابات. وفي ٧ آذار/مارس، اجتمع مع الرئيس للتأكيد، في جملة أمور، على ضرورة التعجيل بتنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٤٧ - وقام ممثلي الخاص ببعثة مساع حميدة إلى النيجر في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل. وفي المشاورات التي أجراها مع الجهات صاحبة المصلحة في البلد، شدد على ضرورة إرساء الأساس لحوار بنّاء يشمل جميع الأطراف. وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٧ أيار/مايو، أوفد بعثة لتقصي الحقائق إلى نواكشوط لتقييم حالة السلام والاستقرار في البلد قبل الانتخابات التشريعية والبلدية والإقليمية المقبلة.

٤٨ - واستمرارا للجهود المنتظمة الرامية إلى دعم الاتساق والتعاون بين الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة، ترأس ممثلي الخاص، في ٥ آذار/مارس، الاجتماع الرفيع المستوى الثاني والثلاثين لرؤساء بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي عقد في باماكو. وحضر هذا الاجتماع ممثليّ الخاصون في غينيا - بيساو، وليبريا، ومالي، ووسط أفريقيا، إلى جانب المنسق المقيم في كوت ديفوار. وفي ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل، عرض ممثلي الخاص التجارب الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات في معتكف في نيويورك نظمه مركز جامعة الأمم المتحدة لبحوث السياسات. وبصورة أعم، واصل مشاوراته المنتظمة مع أعضاء السلك الدبلوماسي ومشاركته في حلقات عمل ومؤتمرات إقليمية.

باء - لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

٤٩ - ظل انعدام الأمن في المناطق المتضرِّرة من جماعة بوكو حرام يعرقل أنشطة لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة في المناطق الواقعة في أقصى شمال مناطق الحدود البرية بين البلدين. وأثارت الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في المناطق الناطقة بالإنكليزية في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون شواغل أمنية إضافية. ونتيجة لذلك، ظلت أشغال ترسيم الحدود وما يلحق به من نصب للأعمدة تمثل تحديا. وفي هذا السياق، اجتمعت الأطراف في اللجنة المختلطة في لاغوس، نيجيريا في ١٩ و ٢٠ آذار/مارس لإتمام تنفيذ التدابير الأمنية المعززة للعمليات الميدانية.

٥٠ - وأجرى ممثلي الخاص، الذي يتولى أيضا رئاسة اللجنة المختلطة، مشاورات ثنائية مع رئيس وفد نيجيريا في ١٨ آذار/مارس في أبوجا، ورئيس وفد الكاميرون في ١٥ أيار/مايو في ياوندي، للعمل بشأن جوانب الخلاف المتبقية. وعموما، أكد الطرفان من جديد التزامهما بتنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وبالترسيم الكامل للحدود البرية والبحرية المشتركة بين البلدين.

٥١ - واختتم ممثلي الخاص أيضا بنجاح جهود جمع الأموال من أجل تجديد موارد صندوق استئماني مخصص لتشييد الأعمدة على طول الحدود البرية. وبالتالي، من المتوقع أن يستأنف نصب الأعمدة الحدودية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، في نهاية موسم الأمطار.

جيم - تعزيز القدرات دون الإقليمية على مواجهة ما يتهدد السلام والأمن من أخطار عابرة للحدود ومتداخلة

إصلاح قطاع الأمن

٥٢ - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دعم البلدان في المنطقة دون الإقليمية في جهودها الرامية إلى القيام بإصلاح قطاع الأمن. ففي بوركينا فاسو، عززت عملية إصلاح قطاع الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقدم كبير المستشارين لشؤون إصلاح قطاع الأمن، الذي أوفدته الأمم

المتحدة، الدعم لاستكمال عملية لتقييم الاحتياجات في آذار/مارس وتجميع التوصيات المنبثقة عن المنتدى الوطني المعني بالأمن، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وترتيبها حسب الأولوية. وتوصلت الحكومة إلى توافق آراء بشأن إنشاء الآليات المؤسسية لعملية الإصلاح.

٥٣ - وفي غامبيا، تأثر إصلاح قطاع الأمن بالصعوبات المتعلقة بالتوجيه الاستراتيجي والتنسيق الوطني. وأجرى الفريق العامل الوطني المعني بإصلاح قطاع الأمن، بدعم من الأمم المتحدة، تقييما لقطاع الأمن أقرته الحكومة في شباط/فبراير. وفي وقت لاحق، عُقد الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لإصلاح قطاع الأمن في ١٨ نيسان/أبريل. وترأس نائب رئيس غامبيا هذا الاجتماع الذي حُدّدت فيه الخطوات التالية في عملية الإصلاح. وواصلت الأمم المتحدة تقديم المشورة والدعم التقني إلى السلطات، وقامت في الوقت نفسه بالاتصال مع الشركاء لتحسين التنسيق.

٥٤ - وفي غينيا، واصل فريق الأمم المتحدة الاستشاري مساعدة الحكومة على تعزيز آليات الإشراف وإنشاء وحدات مسؤولة عن التعامل مع المسائل الجنسانية داخل قوات الدفاع والأمن. وأصبح المجلس الأعلى للدفاع الوطني (Conseil supérieur de défense nationale) يؤدي مهامه بصورة متزايدة، مما أتاح مغادرة الفريق في نهاية المطاف.

النزاعات بين الرعاة والمزارعين

٥٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب الدعم لمفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في وضع خطة عمل إقليمية بشأن تنقل الماشية. وأنشأ المكتب أيضا فريقا عاملا غير رسمي معنيا بالرعي ومنع نشوب النزاعات، بمشاركة الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية العاملة بشأن المسألة.

٥٦ - وفي ليبرفيل، في ١٠ و ١١ نيسان/أبريل، نظم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا اجتماعا لتبادل المعارف والخبرات بشأن تحليل النزاعات والرعي. وخلال الاجتماع، عرض مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل نتائج الدراسة التي أجراها بشأن الرعي والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وبالإضافة إلى ذلك، وافق مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على إجراء تحليلات مشتركة في عام ٢٠١٨.

٥٧ - وفي أبوجا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل، شارك المكتب في اجتماع للوزراء والخبراء بشأن النزاعات بين الرعاة والمزارعين في غرب أفريقيا، نظمته مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكومة نيجيريا. ومن التوصيات الهامة المنبثقة عن هذا الاجتماع ضرورة أن تقوم الدول بتقديم تقارير عن تنفيذ بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلق بتنقل الماشية.

جماعة بوكو حرام

٥٨ - واصل ممثلي الخاص دعم التدابير الدبلوماسية والأمنية والإنسانية المتخذة للتصدي لجماعة بوكو حرام. وركز جهوده أيضا على تيسير التوصل إلى اتفاق على عقد مؤتمر قمة مشترك للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٢٣٤٩ (٢٠١٧). وفي ذلك السياق، شارك ممثلاي الخاصان لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ولوسط أفريقيا في اجتماع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة

الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في ٢٠ نيسان/أبريل في لومي، الذي تمخض عن اتفاق على عقد مؤتمر قمة أقاليمي في تموز/يوليه ٢٠١٨، بالتزامن مع مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ورحب رئيسا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (رئيس توغو ورئيس غابون، على التوالي)، بعرض قدمته الأمم المتحدة لدعم المنتدى.

٥٩ - وفي ٢٨ شباط/فبراير، شارك ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في المؤتمر الدولي المعني ببحيرة تشاد، الذي استضافته حكومة نيجيريا بدعم من لجنة حوض بحيرة تشاد ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. واعتمد رؤساء دول وحكومات تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغابون، والكاميرون، والنيجر، ونيجيريا إعلانا أكدوا فيه من جديد التزامهم بزيادة التعاون لحماية بحيرة تشاد ومعالجة الآثار الاجتماعية الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ وعدم الاستقرار. وأجرى ممثلي الخاص أيضا، بصفته ممثلي الرفيع المستوى لنيجيريا، مناقشات مع المؤسسات الأمنية وسائر الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة بشأن الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد بهدف تعزيز التعاون الإقليمي، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، والتصدي للأسباب الجذرية.

٦٠ - وبتيسير من ممثليَّ الخاصين لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ولوسط أفريقيا، اجتمع حكام الأقاليم المطلة على بحيرة تشاد للمرة الأولى في مايدوغوري، نيجيريا، في ٨ و ٩ أيار/مايو، وأنشأوا منتدى حكام حوض بحيرة تشاد لتعزيز الجهود المشتركة الرامية إلى بناء السلام وتعزيز التنمية المستدامة في منطقة حوض بحيرة تشاد.

استراتيجية الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو

٦١ - في ١ آذار/مارس، اجتمع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو في فريتاون لمناقشة سبل التعاون والتخطيط للأنشطة المشتركة. وفي ١١ نيسان/أبريل، التقى الأمين العام لاتحاد نهر مانو بنائب ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في داكار لمناقشة مسألة بناء قدرات الوحدات المشتركة لأمن الحدود وبناء الثقة التابعة لاتحاد نهر مانو، وتعزيز شبكة المرأة والسلام التابعة له وتعزيز القيادة السياسية للنساء ومشاركتهن في الحياة السياسية، في سياق إطار التعاون بين المكتب واتحاد نهر مانو.

القرصنة في خليج غينيا

٦٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المركز الإقليمي للأمن البحري في غرب أفريقيا ومركز التنسيق البحري المتعدد الجنسيات تعزيز القدرات التشغيلية لكل منها. وواصل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل العمل مع الدول للحفاظ على التزامها بدعم تكاليف تشغيل المركزين. وشجع الشركاء أيضا على تحسين تنسيق أنشطتهم المتعلقة بالأمن البحري مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومركز التنسيق الأقاليمي للسلامة البحرية في خليج غينيا ضمن إطار هيكل ياوندي للأمن البحري.

الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

٦٣ - بقي ممثلي الخاص على اتصال وثيق مع الشركاء الإقليميين المعنيين، لا سيما فيما يتعلق بإطار تنفيذ خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

٦٤ - وفي الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الثاني/يناير، نظمت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من الأمم المتحدة، حلقة عمل لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني على منع تعاطي المخدرات. وفي الفترة من ١٢ إلى ١٤ آذار/مارس، عقد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حلقة عمل دون إقليمية ضمت ممثلين عن الإدارات الوطنية ومدارس التدريب القضائي في دورة تدريبية بشأن الجرائم المتصلة بالاتجار بالأشخاص. وبالإضافة إلى ذلك، حدد منتدى مشترك بين الأقاليم، نظمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مدينة الجزائر في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير، إطار تعزيز التعاون بين البلدان في منطقة المغرب ومنطقة الساحل في مكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

دال - تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

٦٥ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل المكتب الدفع قدما بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، من خلال تقديم الدعم لوضع خطة الأمم المتحدة للدعم، والجمع بين كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي إطار هذه الجهود، عيّنت في ٢١ في آذار/مارس إبراهيم ثياو (موريتانيا) بصفة مستشاري الخاص لمنطقة الساحل للعمل عن كثب مع ممثلي الخاص ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية في تنفيذ الاستراتيجية.

٦٦ - وبغية تعزيز الاتساق، شارك ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في اجتماع غير رسمي للمبعوثين الخاصين والشركاء لمنطقة الساحل، استضافته السويد في ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير. وعلاوة على ذلك، في ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس، شارك كل من نائبة الأمين العام، وممثلي الخاص ومستشاري الخاص في اجتماع استشاري استراتيجي بشأن منطقة الساحل في نواكشوط، نظمته مفوضية الاتحاد الأفريقي، بحث سبل تعزيز الاتساق بين مختلف المبادرات في منطقة الساحل. ودعت نائبة الأمين العام الجهات الفاعلة الإقليمية إلى إنشاء فريق عامل تحقيقا لذلك الغرض.

٦٧ - وواصل المكتب جهوده الرامية إلى تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية فيما يتعلق بمنطقة الساحل. وفي ٢ آذار/مارس، شارك المكتب في رئاسة اجتماع إقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل مناقشة الآثار المترتبة على المؤتمر المعني بالقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في بروكسل في ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير، والقيام في نفس الوقت بتنسيق المواقف قبل الارتباطات المقبلة مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وفي انجمينا، في ١٥ آذار/مارس، شارك ممثلي الخاص في رئاسة الاجتماع السادس لمنبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل،، للدعوة إلى إمساك بلدان منطقة الساحل والجهات الفاعلة الإقليمية بزمام المبادرة فيما يخص خطة الأمم المتحدة للدعم. وفي ٤ أيار/مايو، ترأس ممثلي الخاص أيضا اجتماعا للجنة التوجيهية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في داكار، جمعت في إطارها منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والوطني بغية

تبادل الآراء بشـأن الاتجاهات الناشـئة في المنطقة في مجالات السـلام والعمل الإنسـاني والتنمية والأمن. ورحبت اللجنة بتعيين مستشاري الخاص لمنطقة الساحل. وخطة الأمم المتحدة للدعم في مراحلها النهائية وهي ستقدَّم إلى الدول الأعضاء قريبا.

٦٨ - وواصـل المكتب تقديم الدعم إلى المجموعة الخماسـية لمنطقة السـاحل بوصـفها شـريكا إقليميا رئيسيا، من خلال أنشطة بناء القدرات وتيسير التبادلات مع كيانات الأمم المتحدة في منطقة الساحل. وعُقد اجتماعان بين كيانات الأمم المتحدة وأمانة المجموعة الخماسـية لمنطقة السـاحل، في نواكشـوط في ٢٩ كانون الثاني/يناير وفي انجمينا في ١٣ آذار/مارس، من أجل تحسـين إطار التعاون البرنامجي بين الأمم المتحدة والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وكفالة تحقيق التآزر بين خطة الاستثمار ذات الأولوية وخطة الأمم المتحدة للدعم. وفي واغادوغو، في ٢٦ و ٢٧ نيسـان/أبريل، نظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة السـاحل وأمانة المجموعة الخماسـية لمنطقة السـاحل، بدعم من مكتب مكافحة الإرهاب، الاجتماع الثاني للوزراء المسؤولين عن الشؤون الدينية في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الذي قيّم إنجازات الخلية الإقليمية للمجموعة فيما يتعلق بمنع تغذية نزعة التّشـدد والتطرّف العنيف والمكاتب الفرعية الوطنية التي أنشئت بدعم من المكتب.

هاء - تعزيز الحكم الرشـيد واحترام سـيادة القانون وحقوق الإنسـان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

٦٩ - خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، تعاون المكتب تعاونا وثيقا مع الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسـان في سـياق الانتخابات الأخيرة والقادمة. وفي أبيدجان، في ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس، نظم المكتب ندوة بشأن تحديات التي تواجه الإصلاحات السياسية في غرب أفريقيا وآفاق تلك الإصلاحات، حضرها ما يقرب من ٧٠ ممثلا عن مؤسـسـات تقود الإصـلاحات السـياسـية. وأسـفرت الندوة عن إنشـاء منبر للإصلاحات السياسية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وسيقوم المكتب باستضافة أمانة المنبر. وتعهدت الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا والمعهد الدولي للديمقراطية والمسـاعدة الانتخابية بتقديم الدعم المالي للمنبر.

٧٠ - وفي محاولة لتعزيز الدور العام للمؤسـسـات الوطنية لحقوق الإنسـان، نظم المكتب، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأعضاء من غرب أفريقيا في شـبكة المؤسـسـات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسـان، منتدى إقليميا في داكار، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ نيسان/أبريل بشأن العمليات الانتخابية وعمليات الإصلاح السياسي. وعقد المكتب أيضا في داكار، في ٢٢ آذار/مارس، منتدى بشأن الفصل في الحقوق المدنية والسياسية. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع ممثلي الخاص في ١٧ نيسان/أبريل مع رئيس مؤسسات المجتمع المفتوح للنظر في تعزيز التحليلات المشتركة ومتابعة فرص الدعوة خلال الفترات التي تشهد فيها بلدان المنطقة دون الإقليمية زيادة في التوترات.

٧١ - وواصـل المكتب تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشـأن المرأة والشباب والسلام والأمن. وفي ١٠ و ١١ نيسان/أبريل، تشارك المكتب والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من مكتب مكافحة الإرهاب، في اسـتضـافة مناسـبة رفيعة المسـتوى بشـأن المرأة والعنف والإرهاب في غرب أفريقيا ومنطقة السـاحل. وقد اعتمد الاجتماع دعوة داكار إلى العمل، التي تضـمنت

دعوة دول وحكومات غرب أفريقيا ومنطقة الساحل إلى إشراك النساء بشكل منهجي في جميع المبادرات الرامية إلى منع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب.

٧٢ - وواصل المكتب العمل بشكل وثيق مع الفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وعقد المكتب دورتين دون إقليميتين لتبادل الآراء، بشأن المرأة في إدارة قطاع الأمن ومنع نشوب النزاعات في ١٢ آذار/مارس، وبشأن الشباب بوصفهم ضحية التلاعب السياسي في ٣ أيار/مايو. وناقشت الفروع الوطنية للفريق العامل سبل تعزيز الحوار بين المواطنين والأجهزة الأمنية والنهوض بقدرة المرأة فيما يتعلق بعمليات إصلاح قطاع الأمن. وفي الفترة من ٢٦ إلى ٣١ آذار/مارس، قام المكتب بتيسير بعثة للفريق العامل إلى كوت ديفوار، دعا الفريقُ العامل خلالها إلى اعتماد خطة عمل وطنية جديدة بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، شارك المكتب في إطلاق مبادرة تسليط الضوء، وهي مسعى مشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي من أجل القضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

رابعا - الملاحظات والتوصيات

٧٣ - بينما شهد غرب أفريقيا ومنطقة الساحل عددا من التطورات الإيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا يزال هناك العديد من مصادر عدم الاستقرار، بما في ذلك أوجه القصور في الإدارة والتهديدات غير المباشرة، مثل النزاعات بين الرعاة والمزارعين. ويشكل تفشي الهجمات المسلحة التي تنفذها الجماعات المسلحة والمتطرفة، وما ينجم عنها من آثار سلبية فيما يتعلق بفرص التنمية في المنطقة دون الإقليمية، تذكيرا صارخا بعدم كفاية تدابير التصدي الحالية الرامية إلى مواجهة تلك التحديات.

٧٤ - وأُثني على السلطات في بوركينا فاسو وغامبيا بشأن التقدم المحرز في إصلاح قطاع الأمن في كلا البلدين. وأشجعها على تسريع وتوحيد تلك الجهود وتعزيز الاتساق والتنسيق بين جميع الشركاء. وأشجع أيضا السلطات الغامبية على تكثيف جهودها الرامية إلى تفعيل لجان حقوق الإنسان ولجان الحقيقة والمصالحة والتعويضات، وأحث الجهات صاحبة المصلحة على دعم تلك العمليات.

٧٥ - وأرحب بالانتقال الديمقراطي السلمي في ليبريا وأدعو الشركاء الدوليين إلى مواصلة دعم ليبريا شعباً وحكومةً في توطيد السلام، وبناء القدرة على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة، وإجراء الإصلاحات الأساسية في نفس الوقت. ويشكل إغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تقدما في الاتجاه الإيجابي صوب إنهاء بعثات السلام في المنطقة دون الإقليمية. وهو يسلط الضوء أيضا على ضرورة استمرار الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل توطيد المكاسب المحققة خلال السنوات الماضية والحفاظ على السلام. وتمثل عمليات الأمم المتحدة الانتقالية مثالا على ضرورة تحديد آليات أكثر استدامة لتمويل القدرات السياسية في سياقات الأمم المتحدة غير المرتبطة بالبعثات وتعزيز قدرات الدعم على مستوى المكاتب الإقليمية.

٧٦ - وأثني على شعب سيراليون فيما يتعلق بإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية، وأحث الحكومة على مواصلة تعاونها مع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة بغية تعزيز التماسك الوطني. وأثني أيضا على التدابير التي اتخذتها الحكومة بهدف تعزيز الإدارة المتسمة بالشفافية والخاضعة للمساءلة بوصفها شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

٧٧ - وأرحب بالجهود الإقليمية المتواصلة الرامية إلى مساعدة الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في توغو على التغلب على خلافاتها سلميا من خلال الحوار وبما يتماشى مع التطلعات الديمقراطية للشعب التوغولي.

٧٨ - وألاحظ أنه على الرغم من أن العمليات التقنية المتعلقة بالتصويت في أيام الانتخابات قد تحسنت في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وأصبحت أقل إثارة للجدل، تظل المرحلتان السابقة واللاحقة للانتخابات صعبتين. وأرحب بالتعاون الوثيق جدا بين الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والمؤسسات الوطنية خلال الانتخابات الأخيرة في المنطقة دون الإقليمية، وأؤكد من جديد على ضرورة التركيز على التغلب على تلك التحديات في المنافسات الانتخابية المقبلة. كما أدعو السلطات والجهات الوطنية صاحبة المصلحة إلى العمل معا من أجل كفالة تكافؤ الفرص والمساعدة في تهيئة بيئة مؤاتية للتحضير لانتخابات سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية وإجرائها في السنغال، وغينيا، وغينيا - بيساو، وموريتانيا، ونيجيريا.

٧٩ - وبينما تبرز موجة المظاهرات في عدد من البلدان أوجه التقدم فيما يتعلق بحرية التعبير وحرية الاجتماع، فهي تشير أيضا إلى المظالم الأساسية السائدة. وأود أن أؤكد على الحاجة الماسة لأن تقوم الحكومات بتوفير الإدارة الفعالة والخاضعة للمساءلة فيما يتعلق بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك عن طريق ضمان الإدماج الاجتماعي الاقتصادي والسياسي، في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومسؤوليتها عن ذلك.

٨٠ - وألاحظ مع القلق استمرار انخفاض عدد النساء في المناصب الحكومية العليا في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وأحث البلدان في المنطقة دون الإقليمية على اتخاذ تدابير محددة، وفقا للالتزامات الوطنية والإقليمية، لتعزيز فرص مشاركة المرأة في الحياة السياسية والنهوض بالتنمية الشاملة للجميع. وألاحظ مع القلق أيضا دور المرأة باعتبارها ضحية للأعمال القتالية المتطرفة أو مرتكبة لها على السواء. ومن الأهمية بمكان أن نضاعف جهودنا لضمان المشاركة الكاملة للمرأة في وضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة ترمي إلى معالجة الأسباب الجذرية لذلك الاتجاه.

٨١ - وأشعر بقلق عميق من أن نفوذ الحكومات وسيطرتها في بعض أنحاء منطقة الساحل ينكمشان على ما يبدو بدلا من أن يتوسعا، مما يتيح المجال للجماعات المتطرفة، التي كثيرا ما يكون لها ارتباط بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، لتوفر سبل العيش البديلة والحماية للمجتمعات المحلية. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء إغلاق المدارس في المناطق المتضررة في بوركينا فاسو ومالي، مما يحرم الأجيال الشابة من حقها في التعليم.

٨٢ - ويجب أن تكون جهود الحوكمة والتنمية مصحوبة باستمرار برد أمني قوي. وأثني على جهود البلدان المشاركة في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات وأشجع على تعزيز الشراكة فيما بين البلدان المتضررة ومع المنظمات الإقليمية، ومنها الاتحاد الأفريقي. ويسرني أيضا أن أشير إلى الجهود المستمرة التي يبذلها أعضاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل تعزيز قدرة قوتها المشتركة على العمل.

٨٣ - وأشدد على ضرورة تنفيذ جميع الجهود الرامية إلى مكافحة التمرد في امتثال تام للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، وضمان أن تكون العمليات متسقة مع المبادرات الإقليمية الأوسع نطاقا وتسهم فيها وألا تضر بالسكان الذين تستهدف خدمتهم. وأتوجه بالتهنئة إلى حكومة نيجيريا على إجراء محاكمات لمن يشتبه في انتمائهم إلى جماعة بوكو حرام وأحث على تسريع إعادة إدماج الضحايا وغيرهم من فئات الأشخاص المرتبطين بالجماعات المتطرفة في جميع البلدان المتضررة.

٨٤ - وأشجع السلطات الوطنية على تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية إلى المجتمعات المحلية الضعيفة. وبالإضافة إلى ذلك، أكرر دعوتي الموجهة إلى المجتمع الدولي من أجل زيادة المساعدة السياسية والإنسانية واللوجستية والمالية المقدمة إلى البلدان المتضررة، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، والمضي قدما في دفع الأموال المتعهد بها.

٨٥ - وأصبحت النزاعات بين الرعاة والمزارعين، مدفوعة بالتنافس على الأراضي والمياه، والنمو السكاني السريع، والحكم الضعيف، والضغوط البيئية، وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تشكل تهديدات متعددة الأبعاد تؤثر على المنطقة دون الإقليمية برمتها. وأدعو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء فيها إلى القيام، بدعم من منظومة الأمم المتحدة وبالتشاور مع المجتمعات المحلية المتضررة، بإيجاد حلول مستدامة لذلك التحدي، وتنفيذ بروتوكولات وطنية وإقليمية بشأن تنقل الماشية وحرية الحركة، وتوعية السكان والدول بتلك الأطر المعيارية وتحديد استراتيجيات طويلة الأجل، استنادا إلى تقييمات المخاطر، لكبح تأثير تغير المناخ في المنطقة دون الإقليمية.

٨٦ - وأرحب باستنتاجات المؤتمر الدولي المعني ببحيرة تشاد وأدعو إلى التنفيذ العاجل لتدابير ترمي إلى معالجة الانكماش الشديد لبحيرة تشاد، وتنشيط النظام الإيكولوجي لحوض بحيرة تشاد، الذي يمثل مركز النشاط الاجتماعي الاقتصادي لأكثر من ٤٥ مليون شخص في المنطقة.

٨٧ - وأشعر بالسرور من الجهود الجماعية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، بقيادة نائبة الأمين العام بغية إعادة تنظيم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من أجل التعجيل بتأثيرها، بما في ذلك من خلال وضع خطة الأمم المتحدة للدعم، وتعبئة موارد إضافية وتقديم الدعم للبلدان في المنطقة دون الإقليمية.

٨٨- وأرحب بالالتزام الذي أعربت عنه حكومتا الكاميرون ونيجيريا بإتمام ترسيم الحدود البرية والبحرية المشتركة بين البلدين. وأشجع الطرفين على تجديد جهودهما الرامية إلى تسوية أي خلافات متبقية في تفسير أحكام مختارة من الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بغية التعجيل بإنجاز ولاية لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة.

٨٩ - وأود أن أعرب عن تقديري لحكومات غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، واتحاد نهر مانو، ولجنة خليج غينيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد على مواصلة التعاون مع المكتب. وأعرب أيضا عن تقديري لمنظومة الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى على شراكتها الوثيقة مع المكتب. وأثني على التعاون الوثيق بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل فيما يتعلق بعدد متزايد من التحديات المحلية وغير المباشرة وأشجع كذلك هذا التعاون الذي يعكس تعزيز التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ويستجيب له بشكل استباقي. وأود أن أعرب عن فائق تقديري لممثلي الخاص ولمستشاري الخاص، وكذلك لموظفي المكتب وموظفي لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة على ما يبذلونه من جهود مستمرة لتوطيد السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.